هل المغرب الأوسط خرافة ؟

د. عبد القادر بوعقادة*

تقديم: لفت انتباهي الدكتور الفاضل شخوم السعدي[1] بتدخله من خلال "بوابة الأكاديميين"، حينما كتب تحت عنوان "خرافة المغرب الأوسط"، يقول: "ظهرت في الفترة الأخيرة لدى سواد الباحثين الجزائريين المهتمين بالتاريخ الوسيط الإسلامي لفظ المغرب الأوسط، وأصبحت كثير من الدراسات الأكاديمية توسم وتدبّج أطاريحها بهذا اللفظ أو التسمية للدلالة على حيز جغرافي، يستقر لدى كثير ممّن يقرأ أو يقف على هذا اللفظ، إنّما عني به الجزائر تحديدا، وغدت الأبحاث والمذكرات تدندن حولها، وكل مسألة سياسية واقتصادية أو اجتماعية وثقافية إلاّ وأضيف لها هذا اللفظ...، ووقفت أخيرا في باب القراءة المحسوبة على الأكاديمية بأنّ للمغرب الأوسط خصوصية.ولا أخفي القارئ لكلامي هذا أنّني ابتليت في كثير من الأحيان، وأنّي ركنت إلى هذا المفهوم في بعض متابعاتي المكلف بها بيداغوجيا وعلميا، غير أنّه قد يشفع لي أنّني كنت أبدي تحفظا، ومن باب زيادة الاعتراف أن هذا اللفظ لم يكن إصرارا، بل قد جاء في صيغة المجاملة. والسؤال المطروح مدى صلة الجزائر الحديثة التي نعرفها بالمغرب الأوسط؟ وهل المغرب الأوسط حيّز لدولة لها فلسفتها؟ ومن أين جاء هذا اللفظ؟"[2].

وقد لمسنا نفس الموقف من طرف ثلة من الباحثين المرموقين، حينما شككوا في تداول هذا المصطلح- المغرب الأوسط- على أساس التفريق بين مكونات بلاد المغرب، على اعتبار عدم وجوده متداولا في العصر الوسيط.

ومع الاحترام لهذه الأحكام، فإنّه من باب تقديم الرأي الآخر، وليس من قبيل الرد وجب الخوض في هذا المنحى لإزالة ما يجب إزالته من غموض قد يقع فيه القارئ، والتوضيح بأنّ مسألة تحديد اللفظ بحيز جغرافي معين، هو من باب تعيين الاصطلاح الذي تولد عبر الفترات التاريخية من القرون الأولى للعصر الوسيط، وليس من باب التفريق بين المغارب، إذ لا يمكن التفريق بين أطراف الجسم الواحد الذي تكاتفت معطيات التاريخ ووقائع الجغرافيا وحتميات المستقبل أن يكون لحمة متراصة، وكيانا صلبا تتفتت عنده جميع محاولات الأعادي لضرب تاريخيه وطمس معالمه الحضارية.

* أستاذ محاضر أ في تاريخ المغرب الإسلامي- كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية- جامعة البليدة 2 علي لونيسي.

لكن من الواجب تفسير تلك الإشكالات التي طرحها الباحث، وهذا ليس بالتحقق من لفظ المغرب الأوسط، لأنّ مصطلح وجد منذ ألف البكري (ت 478هـ/1086م) مسالكه، بل التثبت من الإطار الجغرافي الذي كان يحوزه هذا المصطلح؟ وتحديد معالمه الجغرافية؟ وذكر الآراء التي جاء بشأنه؟ وما المقاييس التي يجب اعتمادها في توضيح الأبعاد الجغرافية للمغرب الأوسط؟

معلوم أنّ البحث عن الأبعاد الجغرافية لبلاد المغرب الأوسط في المراحل الأولى من العصر الوسيط معضلة تتطلب جلدا وصبرا لأجل تفكيكها وتوضيح معالمها، ذلك أنّ البحث عن مادة المسألة فيما قبل القرن الرابع للهجرة (10م) تواجهه صعوبات جمّة، خصوصا مع بروز بعض النصوص التي تحتمل التأويل الدائم، كما أنّ التداخل بين الكيانات قد أثّر بقوة على تحديد المجال الجغرافي، ناهيك عن فترات الاضطراب التي شهدتها المنطقة.

ومعلوم أيضا أنّ الكلام عن موضوعات الأرض والاقتصاد والسلطة والمجتمع، والتفصيل في العامة والنخبة، ومجمل الطبقات في هذا الإطار الزماني والجغرافي يتطلب التنقيب الحثيث عن المادة، وربما اللّجوء إلى المصادر التاريخية فقط هي من الخطورة بمكان، ممّا يفرض على الباحث ضرورة تقصي الحقائق والمعطيات من كتب باتت لدى عدد من المختصين علوما مساعدة، في حين صارت بحكم الحاجة والضرورة من العلوم الأساسية التي يقتضيها البحث التاريخي، لأنّها تفسر العديد من الحوادث الغامضة، أو تقدم ما لم تقدمه المصادر التاريخية. وتطرح الكتب الفقهية والمصادر الدينية نفسها بقوة في هذا الشأن.

مدى إجابة الدراسات الأكادمية على الإشكال: تحضر- إذاً – مسألة المعالم الجغرافية لبلاد المغرب الأوسط ضمن بلاد المغرب الإسلامي كإشكال من الإشكالات الغامضة المثيرة للجدل لدى الباحثين، وهذا الواقع دفع بأبي القاسم سعد الله إلى التصريح بأنّ الجزائر إلى غاية القرنين 8 و9هـ/14 و15م لم تكن لها تلك الحدود المعروفة حاليا، بل اقتصرت على مدينة ساحلية صغيرة قليلة الأهمية [...] وأنّ تسميته المغرب الأوسط لم تكن بالضبط أيضا حدود الجزائر الحالية، لأنّ هذا المصطلح بالإضافة إلى مصطلحي المغرب الأدنى والمغرب الأقصى بقيت غامضة غموض حدود الإمارات الإسلامية التي تعاقبت على حكم المغرب الإسلامي[3].

وفي نفس الاتجاه طرح محمد بن عميرة إشكالية تحديد الإطار الجغرافي لبلاد المغرب منذ الفتح إلى نهاية دولة الموحدين، حيث لاحظ أنّ المصادر اختلفت كثيرا في تحديد إطاره، وأنّ المراجع حذت حذوها، وهو ما دفعه إلى

البحث في الموضوع[4].كما عالج عبد العزيز فيلالي مسألة الحدود وأقرّ بصعوبة توضيح المعالم السياسية والإدارية لكيانات المغرب، واعتمد على نصوص ذات قيمة ومتخصصة، محاولا إعطاء نظرة اتجاه هذه المعالم[5].

في حين نهض الطاهر بونابي قاصدا إزالة الغموض من خلال أطروحته، فتتبع انتماءات النخبة (العالمة والمتصوفة)، معتمدا بذلك مقياسا آخر لتحديد مجال المغرب الأوسط، والمتمثل في رصد العلماء والفقهاء وذوي المكانة في المجتمع، حيث ساير كتب الطبقات والتراجم والمناقب، وأقرّ بامتداد حدود المغرب الأوسط من بلاد العناب شرقا إلى تلمسان غربا إلى صحراء توات جنوبا، واستند على الغبريني فركز على المجال بذكره تراجم تنسب إلى بونة وبجاية وقسنطينة وبسكرة وقلعة حماد والمسيلة والجزائر ودلس ومليانة ووهران وتلمسان، حيث كان الغبريني ينسب كل فقيه إلى مجاله، وحينما يصل إلى علماء بلده يقول: مغربنا الأوسط وهو ما يظهر من خلال ترجمته لأبي محمد عبد الحق بن الربيع بن أحمد البجائي (ت 675هـ/1277م) مثلا حين يقول: " كان أكثر الناس إنصافا في المذاكرة، وعرض عليه قضاء بجاية فامتنع، ووصل إليه كتاب المستنصر (647-675ه/1249-1277م) من حاضرة إفريقية لتولي قضاء قسنطينة فاعتذر، وسمعت كثيرا من أهل العلم يثنون عليه، ويقولون إنّه لم يكن في وقته بمغربنا الأوسط مثله، توفي في 28 ربيع أول سنة 675ه"[6]، واقتفى أثره يحيى بن خلدون حينما أدرج إلى جانب فقهاء تلمسان نظراءهم من القلّ والقلعة ومقرة ومشّدالة وزواوة ووهران[7].

كما أنّ الباحث قدّم المغرب الأوسط من خلال اختلاف الطابع الصوفي في تياراته وطبيعة الهيكلة، والنتائج المترتبة عن واقع ذلك في كل من إفريقية والمغرب الأقصى[8]. وهو طرح بالرغم من جديّته يحتاج إلى مزيد من التوضيح والبرهنة في تحديد مجال المغرب الأوسط، فإذا كانت البلاد الممتدة من إفريقية إلى المغرب الأقصى فالأندلس قبل حركة الاسترداد تتسم بالانقسام، فإنّ الواقع الثقافي الفكري لا يمكن أن نقيس عليه تحديد الدول، إذ الانقسام كان دخيلا على فكر يتّسم بنكران الحدود الموجودة، ثمّ هل يكفي المظهر الصوفي في تحديد المجال، أم يجب أن نعتمد مقاييس أخرى تؤيد هذا التوجه؟

ونتيجة لهذا فإنّ الحكم الذي نميل إليه يتمثّل في أنّ التوفيق بين المظهر السياسي والمظهر الثقافي الفكري لم يكن ليعطي الدلالة الحقيقية لمجال المغرب الإسلامي، فرغم وقوع الانقسام السياسي، ظلت الوحدة الثقافية المتمثلة في حرية انتقال العلماء والطلبة والمؤلفات مستمرة، لا تخضع لهذا

الواقع السياسي. كما أنّ الباحث- صاحب الطرح- قدّم ملاحظاته في مجال التحديد الجغرافي على قرائن تعود إلى ما بعد القرن 7هـ، مع العلم أنّ المنطقة كانت في حراك قبيل هذه الفترة، لكن لشحّ النصوص تظل المسألة مطروحة في هذا الشأن، وهذا ما جعل محمد الشريف أثناء دراسته لكتاب المستفاد في مناقب العباد لأبي عبد الله التميمي، الذي ينتمي إلى ق 6هـ (ت603ه/1206م) يصرّح بأنّه لم يرد في المستفاد لبلاد المغرب الأوسط وإفريقية ذكر، إلاّ باعتبارهما محطات ثانوية في طريق الحج ذهابا وإيابا[9]. وقد جعل المنطقة غير ذات أهمية بالنسبة لرحلات المتصوفة والفقهاء والعلماء آنذاك، وهو ما يثير تساؤلا اتجاه أهمية المجال.

1- قيمة النصوص المصدرية في تحديد المجال: إلى غاية منتصف ق 5هـ يكون مصطلح المغرب الأوسط غير متداول، بالرغم من أنّه مجال واسع برزت فيه مجتمعات لها عادات وتقاليد ودول لها سياسات وعلاقات، وحواضر لها من القيمة ما نافست فيها حواضر عريقة، كما دارت فيه حوادث حاسمة في تاريخ المغرب، إلى أن جاء البكري (ت487هـ/1094م) ووضع مسالكه، وجعل تلمسان قاعدة للمغرب الأوسط[10]، ليضيف الإدريسي (ت558هـ/1158م) بأنّ بجاية في زمانه هي مدينة المغرب الأوسط، وهي عين بلاد بني حماد، وأنّ مدينة تلمسان هي قفل بلاد المغرب[11]. ثمّ حدّد المراكشي عبد الواحد (ت647هـ/1249م) الحدود الشرقية للمغرب الأوسط بمدينة بونة التي كانت حدّ بلاد إفريقية[12]. وليؤكد ابن سعيد المغربي (ت685هـ/1287م) موقف كل من البكري والإدريسي بأنّ بجاية هي قاعدة المغرب الأوسط[13].

إنّ المجال الذي حدده الإدريسي هو نفسه الذي وضعه يحيى بن خلدون في الإقليم الرابع، واعتبره أعدل الأرض مزاجا، وأفضلها إنتاجا، وهو ما بين إفريقية والسوس الأدنى في المغرب الأقصى[14]. ويضيف عبد الرحمن بن خلدون (ت808هـ/1406م) في عبره بأنّ تلمسان هي قاعدة المغرب الأوسط، و أُمُّ بلاد زناتة، ثمّ قدّم حكما واضحا في عبره، حينما جعل حدود المغرب الأوسط بين بجاية وتلمسان، وهو يتحدث عن انتفاضة أبي علي بن أبي العباس المليانى سنة 659ه/1261م ضد الحفصيين، الذين كانوا يحوزون هذا المجال في قوله: " كان المغرب الأوسط من تلمسان وأعمالها إلى بجاية في طاعة السلطان منذ تَغلَّبَ أبوه الأمير أبو زكريا عليه، وفتح تلمسان وأطاعه يُغمراسن، وكان بين زناتة بتلك الجهات فتن وحروب شأن القبائل اليعاسيب .."[15]. وأضاف في تحديده للمغرب الأوسط بأنّ حدّه من جهة الغرب من

وادي ملوية الفاصل بينه والمغرب الأقصى إلى وادي المجمع في جهة الشرق الفاصل بينه وافريقية[16]. وهو نفس التحديد الذي وصل إليه القلقشندي (ت821هـ/1418م) لبلاد المغرب الأوسط، والذي انتهى من تأليف كتابه سنة 814هـ/1411م قائلا: "أما حدودها فحدّها من الشرق حدود مملكة إفريقية وما أضيف إليها من جهة الغرب، وحدها من الشمال البحر الرومي، وحدها من الغرب حدود مملكة فاس. وحدّها من الجنوب المفاوز التي بين المغرب وبلاد السودان"[17].

كما ذهب صاحب الروض المعطار إلى أنّ مدينة تلمسان هي قاعدة المغرب الأوسط، وحدّ المغرب الأوسط من وادي يسمى "المجمع"، وهو نصف الطريق من مدينة مليانة، إلى أول بلاد تازا من بلاد المغرب، وبلاد المغرب في الطول والعرض من البحر على ساحله مدينة وهران ومليلة وغيرهما، إلى مدينة سول، وهي مدينة في أول الصحراء، وهي على الطريق إلى سجلماسة ووارکلان وغيرهما من بلاد الصحراء[...] وأنّها دار مملكة زناتة في هذه العصور القريبة، وأوّل بلاد المغرب[...] وكان هذا المغرب الأوسط قد تملّكه العلويون من بني إدريس وتَسمّوا بالخلافة"[18]. وفي أثناء ذكره لبجاية يقول الحميري: بأنّها قاعدة المغرب الأوسط، وأنّها مدينة عظيمة على ضفة البحر، واعتبرها عين بلاد بني حماد[19]. فهو إذن يضع المدينتين بجاية وتلمسان على أنّهما قاعدتا بلاد المغرب الأوسط، ولا غرابة أن يكون بينهما مغرب أوسط تلك المساحة الفسيحة ذات الحواضر.

ويأتي كل من الحسن الوزان في وصف أفريقيا، ومارمول كربخال الآخذ عنه بنوع من المزيد في كتابه أفريقيا، فيقدمان نصوصا تعتبر آخر ما تمّ التوصل إليه في تحديد المجال. ليقول الوزّان في تحديده لمملكة تلمسان بأنّها تُحدّ غربا بوادي زا[20] ونهر ملوية، وشرقا الوادي الكبير الصّمام، وصحراء نوميديا جنوبا، وهي المنطقة التي انتزعها الأمير يغمراسن بن زيان وورثها عنه أحفاده[21]. كما تتبيّن لنا أيضا- وهو يحدد مملكة فاس- الحدود الغربية للمغرب الأوسط إذ يقول الوزان: بأنّ مملكة فاس تمتد من نهر أم الربيع غربا لتنتهي إلى نهر ملوية شرقا، ومن الشمال يحدّ قسم منها البحر المحيط وسائرها البحر المتوسط[22]. أمّا المنطقة الواقعة بين تلمسان وفاس، وعلاقتها بتلمسان والمقصود منها منطقة وجدة، فإنّه يجعلها في عهده تابعة لتلمسان بحكم أنّها نهبت نتيجة الحروب بين فاس وتلمسان، يقول: "وهي الآن قليلة السكان فقراء يؤدون الخراج إلى ملك تلمسان، وإلى الأعراب

المجاورين"[23]. مع العلم أنّ مؤسس وجدة هو زيري بن عطية المغراوي عام 384هـ/984م[24].

ويقدم مارمول كربخال المزيد من التوضيح لمنطقة المغرب الأوسط، حينما يتحدث عن تلمسان الحاضرة ومملكة بجاية، حيث يصف بلاد البربر، فيلجأ إلى تقسيمها إلى أربع ممالك هي مراكش وفاس وتونس وتلمسان، أي أنّه يجعل تلمسان منفصلة، وتضم بدورها أربعة أقاليم وهي تلمسان وتنس وإقليم الجزائر الذي يسميه سيفاري، والإقليم الرابع هو بجاية، وهو رغم توضيحه بأنّ بعضهم يجعل بجاية في عداد مملكة تونس، إلاّ أنّه ترجح لديه أنّها تقع في إقليم تلمسان، حتى وإن كان خاضعا في بعض الفترات إلى ملوك تونس[25]. وحينما يفصّل مملكة تونس نجده يقسمها إلى أربعة أقاليم، هي قسنطينة وتونس وطرابلس والزاب[26]. وهو بذلك يبعد بجاية عن دائرة تونس ويجعلها من مملكة تلمسان، وذكر بأنّ هذا الإقليم يسكنه جماعة من العرب وزواوة[27].

وهكذا كانت تلمسان تقرن دوما منذ عهد البكري بالمغرب الأوسط، وعلى أنّها قاعدته، وقد سار على منوال ذلك من جاء بعده إلى عهد ابن خلدون كابن الشمّاع حينما تحدث عن المغرب الأوسط[28]، وابن مرزوق صاحب المسند حينما وصف تلمسان بأنّها أشد بلاد المغرب الأوسط بردا[29]، وحينما تحدث الشفشاوني في دوحة الناشر عند ترجمته لمحمد بن موسى التلمساني[30]، وأخيرا أبو القاسم الزياني في الترجمانة الكبرى[31].

وقد تأكد هذا المجال من خلال الدراسات الحديثة حينما طرح محمود إسماعيل إشكالية مصطلح المغرب الأقصى، ومنوّها بأنّ هذه التسمية لم يجر الأخذ بها قبل ق5هـ/11م، واستند إلى إجماع جملة من المؤرخين والجغرافيين الثّقاة، بأنّ المغرب الأقصى يشمل الأراضي الواقعة بين تلمسان شرقا إلى المحيط الأطلسي غربا، وسبتة وطنجة شمالا، وصحراء سجلماسة جنوبا[32].

وقد اجتهد المتأخرون من أصحاب المصادر في تقسيمهم المغرب جغرافيا إلى أربعة أقاليم، وهذا ما ورد في جنى زهرة الآس لعلي الجزنائي من أهل القرن 8هـ، والأدلّة البينة النورانية لابن الشمّاع (ت1484/894) ألفه سنة 864هـ/1457م[33].

إنّ الملاحظة العامة والخلاصة المتوصل إليها من خلال هذه النصوص، تتمثل في أنّ تحديد هذا المجال يظل دوما غامضا، باعتبار التضارب وعدم الوقوف على معالم واضحة يمكن الاستناد إليها، وذلك بفعل الملاحظة السابقة التي أساسها غياب الاستقرار، وهي الملاحظات التي طرحها بعض

المستشرقين منذ زمن بعيد[34]، وهذا ما يدفعنا إلى التساؤل عن الوسيلة المثلى لإعطاء وصفة تقريبية للملمح الجغرافي للمغرب الأوسط على وجه التحديد؟

نظن بأنّ اجتهادات الباحثين فيما يخص تحديد مجال المغرب الأوسط تظل جديرة بالاهتمام، ولكن يمكن تحديد آليات أخرى تضاف لتوضيح هذا الشأن وتزيد في رسم معالم هذا المجال الفسيح، والتي تتمثل في التالي:

2- **قيمة نصوص الفقه في تحديد المجال:** لا شك أنّ قيمة المجال من حيث مساحته، وطبيعة الأحداث التي دارت فيه، والتي يمكن الجزم بأنّها كانت مفصلية في السيرورة التاريخية لبلاد المغرب الإسلامي عموما، هو ما يدفع إلى تقديم مقياس آخر إضافي ومتقدم تاريخيا، قد يعطي مزيدا من الإضاءات في قضية المجال. فالتنقيب عن النصوص الفقهية من فتاوي النوازل يمكن أن يعطينا رسما جغرافيا لبلاد إفريقية والمغرب الأوسط والمغرب الأقصى، وقد وجد لدينا نص قديم يعود إلى عهد الإمام سحنون (ت 240ه/854م) يحدد فيه أفق إفريقية، ورد ذلك عند البرزلي وهو يتحدث عن قضية الزواج والطلاق يقول الإمام سحنون: "وحدّ إفريقية من طرابلس إلى طبنة" وأضاف البرزلي أنّ إفريقية قبلة بجاية، وجبال طرابلس وعمالاتها منها"[35].

كما جاء في كتاب الأموال تحديد لإفريقية على لسان أحمد بن نصر الداودي (ت 402ه/1012م) ما نصّه :" اختلفت الرّوايات في أمر إفريقية فقيل، إنّها فتحت صلحا وقيل عنوة، وقيل أسلم عليها أهلها، قال سحنون كشفت أمرها فما ثبت فيها عندي أمر، وأتاه رجل بركاز وجده في بعض مواضعها فخمّسه، ثم قسم الأربعة أخماس، فأعطاه نصف ذلك، وجعل نصفا مع الخمس في بيت المال: وقال: حدّ إفريقية من طرابلس إلى طبنة، والذي يوجب النظر فيها أن تجري على ما تواطأت عليه القرون في أمرها، وتُقَرُّ بأيدي مالكيها، إلاّ ما تواترت الأخبار أنّه اغتصب أو أجلي عنه أهلها بالأخماس التي اشتهر اسمها، وتواترت القرون على ذلك، وما من موضع منها يعمر بشيء قد جرى فيه، إلاّ تواطأ على ذكره من يليه وذكر السبب فيه، ولا يكاد مثل هذه الأشياء يخفى على أهلها وعلى ما يليها"[36]، ممّا يعني أنّ آخر حدّ لإفريقية هي بلاد الزاب دون ذكر لبجاية.

كما أنّ نصوصا أخرى فقهية يمكن من خلالها عند تتبع الفتاوي والمسائل تحديد الكور والآفاق في بلاد الإسلام. ومنها أنّ البرزلي يطرح في نوازله مسألة في قضية الفتوى، ومكان جريانها وسريانها من منطقة لأخرى، ومنها إذا جال يهود العدوة في بلادها فلا عشر عليهم، مثل يهود فاس إذا نزلوا بسبتة، فلو اتّجروا في الأندلس لكان عليهم، ومثلهم يهود الأندلس في العدوة،

كما أنّه حين يشرح ما في المدونة يحدد أنّ ما بين طرابلس وطنجة كورة واحدة، حيث إذا اتّجر الذمي من أعلى بلده إلى أسفله لم يؤخذ منه العشر لأنّه يؤدي الجزية بها، وإنّما يؤخذ منه إذا خرج من بلده وفق ما جاء في الموطأ[37].

والبرزلي في شرحه وتفسيره أسفل البلد وأعلاه يقول، وهو ينسب إلى شيخه: "أنّ كل بلد وما انضاف إليها من عمالتها يقول: تونس وأحوازها بلد، وباجة وقراها أفق، والقيروان وأفقها بلد، والجريد بلد، وطرابلس بلد، وبلد العناب وقراها بلد، وإن كانوا تحت سلطان واحد"[38]. مما يعني أنّ بجاية لم تكن تحت سلطان واحد مع هذه البلدان.

كما أوجد تقسيما آخر، وذلك باعتبار الملوك المستقلين من خلال هذه الفتوى، فقال: بلاد الموحدين (ويقصد الحفصيين ورثة الموحدين) أفق، وبلاد بني عبد الواد أفق، وبلاد بني مرين أفق والأندلس أفق وهذا وفقا لما أقره سحنون[39].

فاستنادًا إلى الملاحظات الأخيرة التي جاءت من خلال فتاوى البرزلي - وهي اعتبار التقسيم والحدود وفق الملوك المستقلين - يحق لنا أن نعود في التحديد لبلاد المغرب الأوسط إلى ما قبل الموحدين، مع التنبيه إلى أنّ الدّارس لمجال الدول القائمة في إفريقية والمغرب الأقصى، بعد حركة الفتح إلى عهد الموحدين سيلاحظ أنّ المجال الممتد غرب إفريقية إلى فاس كان دوما يشكل منطقة غير مستقرة، مما يعني عدم انتمائه للشرق أو الغرب، وأنّه كان دوما يسعى إلى تحقيق ذاته كلما سنحت الفرصة، في ظل التوافق بينه والدول القائمة آنذاك أو بالقوة والخروج عن الطاعة، وبطريقة أخرى لم يكن هذا المجال لينعم بالاستقرار بسبب أطماع المجاورين له، وقد تحقق له في فترات أن أعلن كيانات مستقلة في حواضره تيهرت وقلعة حماد وبجاية وتلمسان، والتي سرعان ما تؤول إلى الزوال. فهل يمكن أن يوصلنا تحديد مجال المغرب الأوسط باعتبار الدول التي قامت عليه إلى نتيجة خصوصا زمن الرستميين والحماديين، حينما أقامت الأسرتان كيانا مستقلا عن الدول المجاورة؟

3- المقياس السياسي في تحديد المجال: لا يسعنا في ظل الملاحظات السالفة فيما يخص عدم استقرار الذي تميزت به حدود بلاد المغرب عموما دون استثناء أن نسجل بروز كيانات يمكن أن تعطي ملمحا لواقع بلاد المغرب الأوسط. حيث تركزت السلطة الأموية وبعدها العباسية في القيروان وما حولها، وهو ما يعرف بإفريقية. ورغم أنّ بلاد ما وراء إفريقية- بغض النظر

عن الأندلس-قد بلغت مرحلة من الفتح واستقرار الإسلام شوطا كبيرا، إلاّ أنّ واقعها السياسي ظل تحت قيادة شيوخ قبائل عمدوا إلى تأسيس كيانات ذات توجه مخالف لما هو موجود على مستوى القيروان أو الأندلس، إذ يشير أبو زكريا في سيّره - وهو يتحدث عن سيرة محمد ابن الأشعث بإفريقية ومحاولته مواجهة أبي الخطاب- أنّه أرسل العيون إلى معسكره، وحينما عادوا سألهم عن أخباره فقالوا: نجمل أو نفسّر؟ فقال: بل أجملوا، فقالوا: لقد رأينا رهبانا بالليل أسرابا بالنهار، يتمنون لقاءك كما يتمنى المريض لقاء الطبيب، لو زنا صاحبهم لرجموه، ولو سرق لقطعوه، وخيلهم من نتاجهم، ليس لهم بيت مال يرزقون منه، إنّما معاشهم من كسب أيديهم"[40].

وبرز كيان آخر بتلمسان- والتي اعتبرها البكري قاعدة المغرب الأوسط- بالموازاة مع دولة برغواطة بالمغرب الأقصى (124-534/742-1148) حيث نشأت المملكة الزناتية على يد أبي قرة المغيلي الذي كان ممن شارك في ثورة ميسرة وحاصر القيروان، وكانت ذات توجه صفري، ولكنها لم تعمّر طويلا حيث انضمت عنوة إلى الدولة الإدريسية منذ 173هـ/789م [41].

وقد كان بين هذه الإمارة بتلمسان والدولة التي تأسست بتيهرت بعض النزاع، والذي يعود سببه إلى العامل المذهبي ومنزع الزعامة، بالإضافة إلى التدعيم الخارجي المتمثل في محاولة الأدارسة السيطرة على المغربيين الأقصى والأوسط بتحريك قبيلتي مغراوة وبني يفرن قصد الدخول تحت طاعتهم على قول ابن خلدون[42]. وقد صور لنا التنسي (ت 899ه/1494م) سياسية إدريس تجاه المناطق الشرقية بقوله: "ولما استوثق له الملك. وتمت دعوته زحف إلى البرابر الذين كانوا بالمغرب كفارا [...] ثم زحف سنة 173ه/790م إلى تلمسان وبها أميرها محمد بن خرز المغراوي، فخرج إليه مبايعا مطيعا فأمنه وأبقاه أميرا على تلمسان، ورجع إلى مدينة وليلي"[43]، وحينما توفى إدريس الثاني سنة 213ه/828م- وكان عمره 38 سنة- خلفه ابنه محمد الذي عمل بدوره على إشراك إخوته في سلطانه بعد تدخل جدته لأبيه إدريس وقاسمهم الملك، ولم يذكر أنّ تلمسان وقعت تحت يد أحد إخوته، ولم يعرض لتلمسان وما وراءها إذ كان بها بنو عمه السليمانيين[44]، وبذلك فإنّ تلمسان لم تدخل تحت حكم الأدارسة إلاّ اتفاقا وتعاونا، بل بقيت ذات استقلال ذاتي- إن صحّ التعبير- بغية الحماية من الخطر الداهم من تيهرت، كما نسجل أنّ تلمسان قد انتقلت من المذهبية الصفرية إلى الإدريسية.

وعليه فإنّ المنطقة الممتدة من الحدود الغربية لإفريقية على عهد الأغالبة إلى غاية تلمسان، لم تكن منطقة فراغ وعبور مثلما قد يعتقد البعض، بل

كانت في حراك سياسي منذ عهد أبي الخطاب في الشرق، وأبي قرة المغيلي في الغرب، إلى أن برز الرستميون الإباضيون، الذين يمكن اعتبار إمارتهم أوّل دولة مستقلة بمجال المغرب الأوسط عن الأغالبة بإفريقية وعن الأمويين بالأندلس، لها أبعادها الجغرافية وعلاقتها السياسية، واستقلاليتها المذهبية، في وقت كانت تقوم في جانبها الغربي إمارات لها قيمتها ونفوذها.

أ- مجال الإمارة الرستمية أنموذجا: تأسست الدولة الرستمية عقب مقتل أبي الخطاب، وإعلان عبد الرحمن بن رستم أمير لها، وامتد نفوذه إلى غاية تلمسان غربا وجبال الأوراس ونفوسة شرقا. وتداخلت في حدودها مع الأغالبة، أي أنّ هذه الدولة امتد نفوذها إلى ما وراء المغرب الأوسط، حيث شمل المغرب الأدنى، يقول اليعقوبي أنّ أهل نفوسة كانوا لا يؤدون خراجا إلى سلطان، ولا يعطون طاعة إلاّ إلى لرئيس لهم بتيهرت، هو رئيس الإباضية يقال له عبد الوهاب بن عبد الرحمن بن رستم[45]، وتروي المصادر الإباضية أن عبد الوهاب أقام مدّة سبع سنوات بجبل نفوسة، حيث أراد الحج، فأبى عليه أهل نفوسه خوفا عليه[46]. وفي شرحه لبغاية يذكر البكري بأنّ ساكني هذه المدينة قبائل مزاتة وضريسة، وكلهم إباضية، وهي قبائل استوطنت شمال الأوراس إلى بغاية[47].

كما نستشف نفس الفكرة عند ابن الصغير المالكي في قوله: "وأجمع رأيهم على محكم الهواري الساكن بجبال الأوراس، فأتوا إلى أفلح بن عبد الوهاب، وقالوا قد تدافعنا هذا فيما بيننا، فلم نرتض أحدا منا، وقد ارتضينا جميعا محكم الهواري الساكن بجبل الأوراس لمنصب القضاء"[48]. كما يخبرنا نفس المصدر كذلك بأنّه في نفس الوقت الذي كان فيه أهل نفوسة يدفعون زكواتهم إلى تيهرت، كان إباضية سجلماسة يدفعونها إلى إخوانهم بتيهرت[49]. ويشير إلى ما وقع في ولاية أبي اليقظان محمد بن أفلح (261-281ه) في باب السيادة الرستمية على الأقاليم المجاورة إلى أنّه لما استقام الملك لهذا الأمير أتته الوفود من الجبل تبتغي تقديم أمير عليهم، فكتب لهم اسم الأمير على أن لا يفتحوا المكتوب إلاّ عند دخولهم ديارهم هناك، وكان بها من الأعلام الكثير، وكان اسم أفلح بن العباس هو الذي رشّحه الأمير الرستمي[50]، وهذا النص الأخير هو الذي يمكن أن ندعم به منحى البعض حينما ناقش مسألة الحدود بالنسبة للدولة الرستمية، والرد على من اعتبر موالاة النفوسيين لتهيرت هي من قبيل المولاة الروحية، وليس غير ذلك، وقد ناقش المسألة ابراهيم بهاز حينما تحدث عن المجال الرستمي وأبعاده والآراء حوله[51].

وهكذا أكدت الدولة الرستمية على أنّ حدودها تمتد شرقا إلى الأوراس وجبال نفوسة، وغربا إلى تخوم تلمسان، مع الملاحظة أنّها وصلت إلى رسم علاقات حسن الجوار مع كل من الأغالبة شرقا، وذلك بواسطة اتفاق مسجّل، حينما عقد عبد الوهاب صلحا مع أبي العباس بن ابراهيم بن الأغلب على أن تكون المدينة والبحر للأغالبة، وما كان خارجا عنها فللإمام، كما رغب في موادعته روح بن حاتم صاحب إفريقية[52]. وعقدت أيضا مع سجلماسة والأدارسة غربا، ووصلت جنوبا إلى الصحراء الكبرى إلى ما وراء ورجلان وغدامس وفزان. وقد أشارت الدراسات الحديثة إلى أنّ حدود الدولة امتدت إلى الأغالبة شرقا والأدارسة غربا، وامتدت جنوبا لتشمل ورجلان ووادي ريغ والجريد وجبال دمر إلى طرابلس، وجبل نفوسة، وأنّها صارت على مقربة في حدود مصر، وفي فترات متأخرة مدينتي تنس ووهران[53]. وعليه فإنّ قيام دولة الإباضيين، وامتداد مساحتها لتجاور الأغالبة شرقا والأدارسة وبني مدرار غربا إلى الصحراء جنوبا، آخذة موقعها بالمغرب الأوسط مدّة من الزمن، يعطي ملمحا واضحا على وجود كيان سياسي بارز على مستوى مجال المغرب الأوسط . وقد استمر هذا التنظيم إلى مجيء الفاطميين الذين عملوا على إزالة المتعارف عليه من المعالم السالفة، ويؤسسوا نظاما شموليا، فسيح المساحة، واسع الحدود،اتخذ من باغاية فالمهدية مركزا وامتد إلى سجلماسة غربا.

ب- الحماديون ثاني معلم للمغرب الأوسط: استمر الوضع السياسي على ما هو منذ دخول الفاطميين إلى غاية رحيلهم نحو مصر. ثم بروز الدور الصنهاجي الذي تعدّ فيه الدولة الحمادية كأبرز سمة سياسية، بحيث يمكن اعتبارها كدولة جزائرية ثانية، في نطاق المغرب الأوسط بعد الشرخ الذي حصل في القبيلة الصنهاجية، والتحول الذي حدث عقب استقرار الفاطميين بمصر والمتمثل في:

أولا: إعلان الحماديين الولاء للخلافة العباسية، وبذلك معارضة إخوانهم الزيريين.

ثانيا: إعلان القطيعة النهائية مع المذهب الشيعي والولاء للمذهبية السنية.

ويمكن ملاحظة ظاهرة التدرج في إعلان الدولة الحمادية الاستقلال عن الزيريين منذ 997/387هـ إلى 405هـ 1015/1014م بالمغرب الأوسط في ثلاث معالم بارزة.

أولا: **إعلان الإشراف على الولاية بشروط:** حيث عقد المنصور بن بلكين لأخيه حماد على أشير والمسيلة ليواجه زناتة، وتداول هذا مع أخيه يطوفت

وعمه أبي البهار، ولمّا توفي المنصور خلفه باديس فأقرّ حمادا على عمله، وأفرده به سنة 387هـ/997م[54]، دون يطوفت وأبي البهار، وحارب حماد كل من زاوي وماكسن سنة 390هـ/1000م، الذين خرجا عن باديس، ولم يزل باديس مستعينا بحماد يستقدمه متى شاء لإخماد الثورات إلى أن كلّفه سنة 395هـ/1004م بحرب زناتة، فاشترط عليه حماد ولاية المغرب الأوسط وكل ما يفتحه، فوفى له بما شرط، وهو شرط ينم عن نزعة انفصالية، وهو مؤشر أول[55].

ثانيا: **بناء القلعة:** لقد كان ابتداء ظهور حماد سنة 385هـ/995م حيث تولى أعمال الجزائر الشرقية، ومنح لقب الأمير، فكان من الأعمال التي قام بها بناء القلعة سنة 398هـ/1008م، التي صار لها شأن كبير، ومن خلالها امتدت سلطته إلى أن ساد المغرب الأوسط كله. فنزل تيجس وقسنطينة ثم أبي طويل، وهو ما أثار شكوك باديس اتجاه حماد، فكتب إليه طالبا منه التنازل عن عمل تيجس[56] وقسنطينة لابنه[57]. فسير إليه جيشا بقيادة إبراهيم بن يوسف أخو حماد، فما كاد إبراهيم يصل إلى القلعة حتى أعلن الانضمام إلى أخيه حماد، فاجتمعت كلمتهما على خلع أيديهما عن طاعة باديس[58].

ثالثا: **إعلان القطيعة السياسية والمذهبية مع الدولة الفاطمية:**لم يكتف حماد بالانفراد بالولاية، بل تجاوز ذلك إلى إعلان كيان جديد له انتماؤه السياسي والمذهبي، فبعدما التحق به أخوه إبراهيم بن يوسف بلكين دعا إلى الخلافة العباسية، وأعلن المذهب السني الذي كان ملاذ الأمة، ونبذ المذهب الشيعي الذي كان يمجّه الناس، وكان ذلك سنة 405هـ/1014م، وهو ما أشار إليه البعض في قولهم: " خالف دعوة باديس وقتل الرافضة، وأظهر السنة ورضي عن الشيخين"[59]. وقد كان ردّ فعل باديس أن جهّز جيشا، وسار به إلى القلعة سنة 406هـ/1015م، وحاصرها مدّة من الزمن إلى أن توفي وخلفه ابنه المعزّ الذي سيقبل بالأمر الواقع سنة 408هـ/1017م. ومع أنّ الأمير حماد كان يعلن تراجعه من حين لآخر عن مواقفه المذهبية، إلاّ أنّ هذا غالبا ما يكون أثناء الحصار وتحت الضغط، محاولا الخروج من الحرج، حتى إذا ما تقوى وفُكّ عنه الحصار رجع إلى ممارسة أعماله كأمير دولة إلى أن كان الانفصال النهائي منذ 408ه/1018م[60].

كما تأسست بجاية كحاضرة للدولة الحمادية، وصارت عين بلاد بني حماد، وقاعدة المغرب الأوسط، في وقت كانت تلمسان قفل بلاد المغرب حسب قول الإدريسي[61]. وقد أشار ابن خلدون إلى الظاهرة الحمادية وحدودها التي شملت أغلب المغرب الأوسط بقوله: "فدولة صنهاجه بالمغرب

وإفريقية لما بلغت إلى غايتها أيام باديس بن المنصور خرج عليه عمّه حماد، واقتطع ممالك العرب لنفسه ما بين جبال الأوراس إلى تلمسان وملوية، واختط القلعة بجبل كتامة من جبال المسيلة، ونزلها واستولى على مركزهم أشير بجبال التيطري، واستحدث ملكا آخر قسيما لملك آل بن باديس، وبقي آل باديس بالقيروان وما يليها، ولم يزل ذلك إلى أن أنقرض أمرهما جميعا[62].

وقد مرت هذه الدولة المغرب أوسطية بمرحلتين، مرحلة القلعة حيث توسعت خلالها غربا إلى تنس وحوض الشلف، وشرقا إلى ما وراء جبال الأوراس وتبسة وجنوبا إلى ما وراء ورقلة[63]. أمّا المرحلة الثانية (بجاية) فإنّها توسعت لتشمل تونس المدينة، إذ كان يديرها وال من قبل الناصر بن علناس، وهو عبد الحق بن عبد العزيز بن خرسان، ثم ولّى الأمر بعده ولده عبد العزيز بن عبد الحق، ثم ولده أحمد، واضطربت أمور تونس ممّا أوجب تدخل بني حماد[64].

وقد توصل علاوة عمارة إلى تلخيص وضبط حدود الدّولة الحمادية عبر فترات الزمن، إذ يشير إلى أنّ أشير بجبالها اعتبرت بمثابة المعقل الرئيسي لقبائل صنهاجة، كما شملت صنهاجة سهول متيجة ومدينة الجزائر بني مزغنة، ثم شمل المجال الحمادي منطقة الزاب وبعض مناطق زناتة في الغرب الجزائري، أمّا في عهد الناصر بن علناس وابنه المنصور فإنّ الإمارة الحمادية وسعت نفوذها ووصلت إلى مدينة تونس شرقا وتلمسان غربا، كما ضمنت ولاء عدة مناطق جنوبية لها كبلاد قسطيلية ووارجلان، وقد تمّ الحفاظ في عهد العزيز وابنه يحيى بن علي على أغلب المجال السياسي المتغيّر على المجال الحالي للجزائر، ولكن يحتوي على غالبيته الشمالية[65].

خاتمة: ووفق ما مضى لا يمكن إهمال مجال كبير دارت فيه أحداث غيرت مجرى تاريخ المغرب والأندلس، بل ساهم في كثير من الأحيان في تحديد مصائر عدد من الدول والشعوب سواء في الضفة الشمالية للبحر المتوسط، أو الناحية الشرقية للعالم الإسلامي، أو المجال الجغرافي الممتد جنوبه، والذي اصطلح عليه بأفريقيا جنوب الصحراء.

وإنّ ضبط مجال المغرب الإسلامي عموما، والأوسط منه خصوصا يعسر على الباحث اتخاذ موقف اتجاهه، سواء باستعمال المقياس الفقهي أو السياسي أو حتى القبلي، لأنّه يظل مجالا مفتوحا أمام كل التغيرات السياسية وفي فترات ضيقة، كما أنّه مجال مفتوح أمام حركة العلماء والقبائل، ولا يمكن أن نضبطه إلاّ وفق ما كان قد حدده البرزلي في فتاويه، باعتبار الملوك

المستقلين، حينما جعل بلاد الحفصين أفق وبني عبد الواد أفق وبلاد بني مرين أفق والأندلس أفق[66].

واستمرت مسألة الحدود بين مدّ وجزر عبر فترات الزمن، منذ اقترح ملوك الموحدين سنة 581هـ/1158م على بني عبد الوادي نواحي تلمسان، واختصوهم بالولاء دون سائر زناتة، وأنزلوهم بها لما قدر لهم من الملك بتلمسان والمغرب الأوسط[...] وبسبب هذا الولاء نافسهم بنو مرين ودخلوا المغرب، وعاثوا فيه نكاية بالموحدين وببني عبد الواد. وبقي النزاع المريني الزياني الحفصي إلى أن دخل الأتراك البلاد بداية القرن 10ه/16م[67]. فهي منذ ذلك الزمن إلى وقتنا على نفس الرسم. لكن من الواجب التنبيه إلى أن ساكنة بلاد المغرب– نخبة عالمة أو عامة مهمشة أو فاعلة في هذه الفترة محل الدراسة- لم تكن تنضبط بالحدود السياسية التي أقامتها دول بلاد المغرب، بل كانت تعتقد أن جغرافية هذا المجال المغربي الواسع هي مجالها السياسي تصول وتجول فيه بغض النظر عن الوقائع السياسية التي كانت ترسم العلاقة بين دول بلاد المغرب.

أخيرا ومن باب الالمام بتاريخ بلاد المغرب حري بالدارسين أن يضبطوا الأبعاد الجغرافية، والتي يمكن اعتبارها وعاء تصب فيه الأحداث التاريخية، وأن لا نغفل عن مجال المغرب الأوسط بدراسة وقائعه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية، حتى تكتمل الصورة، ولا يضيع تراث مهم يمكن أن يقدم صورة جلية لتاريخ بلاد المغرب.

الهوامش:

1-أستاذ دكتور بجامعة " الجيلالي اليابس" سيدي بلعباس بالجزائر، متخصص في التاريخ الوسيط الإسلامي.

2-راجع الموقع الاجتماعي العلمي الخاص بالباحثين : acdemia.edu صفحة د: شخوم السعدي

3-سعد الله (أبو القاسم): تاريخ الجزائر الثقافي (ق10- 14ه /16- 20م)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1981، ج1، ص28.---- 4-بن عميرة (محمد): تحديد الإطار الجغرافي لبلاد المغرب في العصر الوسيط، مجلة دراسات تراثية، مخبر البناء الحضاري، جامعة الجزائر، ع1، 2007، ص13-22.

5-فيلالي (عبد العزيز)تلمسان في العصر الزياني، الجزائر: موفم للنشر، 2002م. ج1، ص 35، 36.

6-الغبريني (أبو العباس أحمد بن أحمد ت 704ه): عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المائة السابعة ببجاية، تح رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط2، 1981.: عنوان الدراية، ص 88.

7-بونابي (الطاهر): الحركة الصوفي بالمغرب الأوسط في القرنين 7 و9ه/ 13و15م، أطروحة دكتوراه، إشراف عبد العزيز فيلالي، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، السنة الدراسية 2010-2011م. ق1، ص 110، 111.---8- بونابي: نفسه، ق1، 111.

9-التميمي (أبو عبد الله محمد ت603ه): المستفاد في مناقب العباد بمدينة فاس وما يليها من البلاد، تح محمد الشريف، ق2، مطبعة طوب بريس، الرباط، ط1، 2002ق1، ص180.---- 10-البكري أبو عبيد (ت 487ه): المسالك والممالك، تح جمال طلبة، ج 2، دار الكتب العلمية، بيرو.ت، لبنان، ط1، 2002. ج2، 259.

11-الإدريسي: نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، ص102. وأضاف الإدريسي نصا يبين فيه أهم مدن وحواضر المغرب الأوسط بقوله:" وفيه من بلاد المغرب الأوسط تنس وبرشك وجزائر بني مزغنة وتدلس وبجاية وجيجل ومليانة والمسيلة والغدير ونقاوس وطبنة وقسنطينة وتيجس وباغاية وتيفاش ودور مدين وبلزمة ودار ملول وميلة والغالب على البلاد البرابر، وكانت ديار البرابر فلسطين، وكان ملكهم جالوت بن ضريس بن جانا وهو أبو زناتة المغرب، راجع الإدريسي: نفس المصدر، ليدن، ص 56،

12-المراكشي (عبد الواحد): المعجب في تلخيص اخبار المغرب، تح خليل عمران المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998. ص 144.---- 13-ابن سعيد المغربي: كتاب الجغرافيا، PDF، ص36.
14-ابن خلدون (يحيى): بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد، طبعة عتيقة، تح عبد الرحمن طالب، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1985، ص84.--- 15-ابن خلدون (عبد الرحمن): العبر، تح خليل شحادة وتق سهيل زكار، بيروت، ط 2001، ج6، ص420.
16-نفسه، ج7، ص228.---- 17- القلقشندي (أحمد بن علي): صبح الأعشى في صناعة الإنشا، تح نبيل خالد الخطيب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج5، 145.
18-الحميري (محمد بن عبد المنعم): الروض المعطار في خبر الاقطار، تح إحسان عباس، مكتبة لبنان، بيروت، ط1984.ص135.
19-نفسه، ص80.---- 20- واد زا نهر ينبع من الاطلس ويسيل بسهل في الحد الفاصل بين مملكتي تلمسان وفاس، راجع الوزان (أبو الحسن): وصف إفريقيا، تر محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط2،، 1983، ج2، ص 250.
21-الوزان (الحسن): وصف إفريقيا، تر محمد حجي ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1983.ج2، ص7.
22-نفسه: ج1، ص183.---- 23-نفسه، ج2، ص13.
24-السلاوي (أحمد بن خالد الناصري) : كتاب الإستقصا لأخيار دول المغرب الأقصا، طبعة حجرية، ج1 ص195.
25-مارمول (كربخال): إفريقيا، تر محمد حجي وآخرون، دار نشر المعرفة، الرباط، ط 1988، 1989، ج1، ص25؛ ج2، ص291. وهو يستدل إلى ما ذهب إليه بطليموس وعدد من المؤلفين المعتبرين بقوله.---- 26-نفسه: ج2، ص375.
27-نفسه: ج2، ص 375.---- 28-ابن الشماع (أبو عبد الله محمد): الأدلة البينة النورانية في مفاخر الدولة الحفصية. تح الطاهر بن محمد العموري، الدار العربية للكتاب، 1984، ص107.
29-ابن مرزوق: المسند الصحيح الحسن في مآثر ومحاسن مولانا ابي الحسن، تح ماريا خيسوس بغيرا، تق محمود بوعياد، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ص228، وص286.---- 30-ابن الشماع: نفس المصدر، ص 117
31-الزياني (أبو القاسم): الترجمانة الكبرى في أخبار المعمور برا وبحرا، تح عبد الكريم الفيلالي، دار نشر المعرفة، الرباط، ط2، 1991، ص147.--- 32-محمود (إسماعيل): الأدارسة، : حقائق عديدة، مطبعة مدبولي، القاهرة، ط1، 1991. ص ص 39، 40.
33-راجع علي الجزنائي: جنى زهرة الآس في بناء مدينة فاس، تح عبد الوهاب بن منصور، المطبعة الملكية، ، ط2، 1991.الرباط، المغرب. ص06؛ ابن الشماع أبو عبد الله محمد: الأدلة البينة النورانية في مفاخر الدولة الحفصية. تح الطاهر بن محمد العموري، الدار العربية للكتاب، 1984، ص31.
34- Georges Marcais : La Berbère musulmane et l'orient au moyen âge, casablanca . Edition Afrique orient, 1991 .p278.
35-البرزلي (ابو القاسم بن أحمد): جامع مسائل الأحكام لما نزل من القضايا بالمفتين والحكام، تح محمد الحبيب الهيلة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 2002 ، ج2، ص534.
36-الداودي (أحمد بن نصر): كتاب الأموال، تح رضا محمد سالم شحادة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2008، ص 79؛ المازوني (يحي بن موسى): الدرر المكنونة في نوازل مازونة، تح مختار حساني، دار الكتاب العربي، الجزائر، ط 2009، ج 4، ص42، 43؛ حسين (مؤنس): تاريخ المغرب وحضارته من قبيل الفتح العربي إلى بداية الاحتلال الفرنسي، دار العصر الحديث للنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1992.، مج1 ج1، ص232.----
37-فتاوى البرزلي، ج2، ص19.---- 38-نفسه، ج2، ص19.
39-البرزلي: المصدر السابق، ج2، ص19.---- 40-أبو زكريا (بن أبي بكر): كتاب سير الأئمة وأخبارهم، تحقيق إسماعيل العربي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط2، 1982، وطبعة أخرى لنفس المصنف والمحقق: ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ط1984. ص ص 66، 67.
41-قدم لنا البكري تفصيلا مهمّا فيما يخص برغواطة، من حيث النشأة والمعتقد والدور الذي قام به زعماء هذا الكيان، مما يزيل الغموض عن هذه الملك الذي دام مدّة من الزمن تجاوزت العقد الثاني من القرن الخامس للهجرة، راجع البكري: المسالك، ج2، ص318 وما بعدها لعدّة صفحات.
42-ابن خلدون (عبد الرحمن): العبر وديوان المبتدأ والخبر، ج6، تح خليل شحادة وسهيل زكال، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، ط2000.ج6، ص121.
43-التنسي (محمد بن عبد الله بن عبد الجليل): تاريخ دولة بني زيان، مقتطف من كتاب نظم الدّرّ والعقيان، تحقيق محمود بوعياد، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، 1985.ص 35.---- 44-نفس المصدر، ص41-42.

45-اليعقوبي (أحمد بن ابن اسحاق بن جعفر): البلدان، تحقيق: حفناوي محمد أمين، ط1، دار الكتب العلمية، لبنان،: البلدان، ص98.
46-أبو زكريا: سير، ص 115؛ الدرجيني: ج1، ص67.---- 47-البكري، المسالك، ج2، ص329.
48-ابن الصغير (المالكي): أخبار الأئمة الرسميين، تح محمد ناصر إبراهيم بحاز، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1986.سير، ص23؛ وكرر المسألة البرادي في مصنفه، البرادي أبو القاسم ابن إبراهيم: الجواهر المنتقاة في إتمام ما أخل به كتاب الطبقات "طبعة حجرية)، د ت، ص 175.---- 49-ابن الصغير: المصدر السابق، ص46.--- - 50-نفسه: ص 98.
51-راجع تحليل ابراهيم بهاز: الدولة الرستمية، دراسة في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، المطبعة العربية، غرداية، الجزائر ط2، 1993ص98 وما بعدها.---- 52- ابن خلدون: العبر، ج4، 251؛ ج6، ص185.
53-الحريري (محمد عيسى): مقدمات البناء الحضاري بالمغرب الإسلامي، دار القلم، الكويت، ط2، 1983، 134؛ بحاز (ابراهيم): الدولة الرستمية، 262؛ فياض (صالح أبودياك): المظاهر السياسية والحضارية للدولة الرستمية في المغرب، ، مجلة دراسات تاريخية، جامعة دمشق، ع 55-56، ص66. راجع ما ألفه وشرحه إبراهيم زروقي حينما تحدث عن استقلالية نفوذ الدولة الرستمية

Zerouki , Ibrahim , L'Imamat de Tahart première état musulman du maghreb , Paris, Ed L'Harmattan,1987 ; pp25-39.

54-ابن عذارى المراكشي: البيان المغرب في اخبار الاندلس والمغرب، تح كولان وليفي بروفنسال، دار الثقافة، بيروت، لبنان، ط3، 1983، ج1، ص 248.---- 55-راجع عويس (عبد الحليم): دولة بني حماد صفحة رائعة من تاريخ الجزائر، دار الصحوة للنشر والتوزيع، القاهرة، ط2، 1991، ص61.
56-تيجس يحددها البكري في الطريق الرابط بين القيروان وقلعة أبي طويل، ويذكر أنها قديمة شامخة البناء وهي ببلاد كتامة. راجع البكري : المسالك، ج2، ص232.
57-ابن خلدون: العبر، ج6، ص 209، 210 وما بعدها؛ لسان الدين بن الخطيب: أعمال الأعلام فيمن بويع قبل الاحتلام من ملوك الإسلام، تح أحمد مختار العبادي ومحمد الكتاني، ق3، دار الكتاب، الدار البيضاء، ط1964، صص 69، 70.
58-ابن عذارى: البيان، ج1، ص 261، 262؛ ابن خلدون: نفس المصدر، ج6، ص 227.
59-ابن عذارى: نفس المصدر، ج1، ص 262؛ ابن خلدون: العبر، ج6، صص 227، 228.
60-راجع مقال بوعقادة (عبد القادر): التحول المذهبي في العهد الصنهاجي" الحمادي الزيري" وأثره على بلاد المغرب الأوسط، مجلة آفاق الثقافة والتراث، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، الإمارات العربية المتحدة، دبي، ع 74، س2011، ص 6- 18.
61-الإدريسي: نزهة المشتاق في اختراق الأفاق، بريل، ليدن، 1763، 102
62-ابن خلدون: المقدمة،، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، ط 1 ، 2003، الفصل 45. ص 277.
63-بوعزيز(يحيى): ملامح عن القلعة، مجلة الثقافة، ع36، س6، 1977، ص15.
64-ابن عذاري: البيان: ج1، ص315؛ المازري (أبو عبد الله محمد بن علي): شرح التلقين: تح مختار السلامي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1997، ص 47، 48.
65-علاوة (عمارة): مكانة الفكر العقدي في إنتاج، مجلة الدراسات العقدية، ع2، 2005، 215-216. وقد ناقش هذا المجال المتحرك في رسالته للدكتوراه بالسوربون سنة 2002. انظر:

Alaoua. Amara : pouvoir. économie et société dans le maghreb hamadite. tése de doctorat université. Sorbonne 2001.vol1 page202-218.

66- البرزلي: مسائل، ج2، ص19.
67- الزيانى (أبو القاسم): الترجمانة، ص147.

Abstract: Through this article, we will try to respond to the provisions of some researchers about the middle Maghreb area and it's geographical boundaries. Also we will discuss the label or term reflecting to the sprawling area which begins from East of Africa until Fes the Morocco metropolis far westward. To determine the previous goal, we are going to use different elements such as; historical, political and religious within historiography reasoning in Maghreb. The finding of this article show that the middle Maghreb is pivotal area, for that we need to revise certain unfair judgments concerning middle Maghreb in the past and in the present days.